في النهي عن عذيرها من بقية اثار ثمود وهل هو على التحريم هـ
او الكراهة وهو الراجح عندهم قال ح وعلى انه ممنوع الاستعمال
فان تطهر به وصلى به صحت كذا ينبغي قال ح ايضا وقد اجاد المشهور
القائل بطهارة الجميع بانه ليس في الحديث نهي عن النجاسة وانما فيه
ما سخط وعض ولم يرو انه صلى الله عليه وسلم امر هم بفصل
اوعيتهم وابدانهم منه وما اصاب بيوتهم منه ولو وقع ذلك لنقل على
انه لو نقل لما دل على النجاسة لاحتمال ان يكون ذلك مجاورا لفعله في الحجر
ذلك انتهى واما تيمم على تراب ارض ثمود فلا يجوز نقله ح وفي
تت في فصل التيمم انه صحح القول بالتيمم على تراب ارضها وعدم
الجواز في كلام الرماصي بالكراهة والحرمة فليس ثم من حرمه هـ
بالحرمة كما في كلامهم على ما مر عن الشافعية والفرق فرق تفيق
انتهى اما بالاعتقاد وهو التراب قال الشيخ وانما نفض الحصا على ما البير
والبير دعلى من يقول لا يجوز التطهير الا بما استعمل لا
بالاية المنقدمة وانر لنا من السماء ماء طهورا ولا دليل في القول
بالقديم في الاية الاخرى فسلكه بناء بيع في الارض انتهى والمطر
لم يتغير بشيء من اوصافه الثلاثة اي ما ذكر من البحر والبير والنهر
فلا حاجة لقول لسر ولا خصوصية لما المطر بذلك بل ولذلك عبر بالنهر
وان كان اقرب مذكور الثلاثة وهي اللون والطعم والريح عما يتغير
عنه غالبا كالطين والعفن وهما طاهران والبول والعذرة و
هما نجسان فان فان تحقق او ظن انه بتغير بشيء من اوصافه
الثلاثة بما ذكر مما يسلبه الطهورية سواء سلبه الطهورية ايضا
ام لا او لحكم كدم وزعفران فانه لا يصح الوضوء به ولا الغسل
ولا الازالة نجاسة وقد روى قولنا تحقق او ظن انه
لو تحقق تغيره للون بنقي في تغيره هل هو من جنس ما يضر كما قاله
لا يسلبه الطهورية وكذا الماء المتغير ريحه برائحة الفطران من قوله

المسافرين والرب وهل البادي او يحرمه الرماسي بالنجاسة وان تغير
اللون او الطعم يضر مطلقا ومحل هذا التفصيل عالم يكن دباغا في هـ
وعالم عافان كان دباغا لم يضر تغيير ريحه اجابه ولا لونه ولا طعمه
ولو بنيا لانه كالمتغير بالمركبات في زروق عن التلمساني قال ح ولكن ينبغي
انه كمحل السافية اي البير ساقية ام لا فان كان بينا ضر والا فلا كما هو
المنقول فيها والمتغير بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل في
العادات كالمتغير وطبخ ولا يستعمل في العبادات من رفع حدث
وخبث والمتغير بالنجس نجس اي متنجس لا يستعمل في
العبادات ولا في شيء من العبادات واذا تغير الماء هو من
قرار يجري عليه كالتراب والملح اذا لم يطرح فيه اتفاقا وكذا ان
طرح فيه اتفاقا وكذا ان طرح فيه فقد اجاي المشهور وخلاف
ابن يونس فيه ورجح انه يسلب الطهورية وهو ضعيف فلا يسلب
الطهورية سواء كان معدنيا وهو الذي يوخذ من معدنه حجارة
او كان اصله ماء وجد اتفاقا في هذين القسمين او كان اصله قرار
الارض وضع بالنار فانه لا يسلب الطهورية على الراجح خلافا
لحكاية المختصر الترددفيه وبقي قسم رابع وهو ما صنع من بنان
الارض كالمصنوع من الزرنيخ الذي يبيض اصحابي وهذا ه
ينبغي فيه على السلب قاله ع والنورة او عتولد منه كاء
الحمام فاهر كغيره ولو فصل منه ثم القي فيه اوفي ما اخر
كان التغير بينا ام لا ودخل في كلامه المتغير بالمسك الحي نفسه
كزرقه واما ما بان فيه فحكم الطهارة الطاهر الذي يغير
بغيره به وانظر غيره بخروج المسك الحي هل يضر ام لا لانه لا
ينفك عن الماء والظاهر الاول لانه ليس بمتولد من الماء وليس
من اجزاء الارض وقد اخبرني فاس فضلة التماسيح الخارجة منه
لها رائحة كريهة وتغير الماء اذا كان قليلا وادعى بعضهم انه

التنبيه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)